٣ آلاف وسيلة نقل في «دمشق وريفها» أوقف تزودها بالمحروقات منذ بداية العام

«سرافيس وتكاسي» تبيع مخصصاتها من البنزين والمازوت المدعوم في السوق السوداء

سكرية:
نعيد تفعيل البطاقة بعد التعهد بتخديم الخط والجميع يحصل على مخصصاته من المازوت يومياً

خلف:
٨٨٠٠ وسيلة نقل عام تعمل على ٣٤٠ خطاً في ريف دمشق

هادي بك الشريف

ليست المرة الأولى الذي يتم فيه طلب التشديد على وسائل النقل العامة، عبر تصريحات وتعاميم، تؤكد متابعة الرقابة عليها بدمشق وريفها بإجراءات وصفت بـ«الرادعة» وخاصة المتاجرين بالمادة وعدم العمل على الخطوط بشكل فعلي أو تغيير الخط من بعض السرافيس والباصات، لكن واقع الحال «على ما هو عليه» ومواطنون ما زالوا يناشدون التدخل لمعالجة أزمة النقل والتخفيف من وطأتها خاصة في الخطوط التي تشهد تجمعات كبيرة.

تعميم جديد يضاف إلى قائمة التعاميم الصادرة، أصدرته التجارة الداخلية وحماية المستهلك لمديرياتها في المحافظات بالتشدد في الرقابة على وسائل النقل (سرفيس – تكسي) المتوقفة عن تأدية خدماتها للمواطنين وتعمل على بيع مخصصاتها من البنزين والمازوت المدعوم من الدولة في السوق السوداء لتحقيق أرباح غير مشروعة وحرمان المواطنين من خدمة النقل.

هذا وتم التوجيه باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين وتغريمهم بمبالغ كبيرة تكون رادعة وفق المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١ إضافة إلى توقيف مخصصاتهم وإلغاء تراخيصهم.

«الوطن» رصدت واقع الإجراءات المتخذة بدمشق وريفها بالنسبة للمخالفين، حيث أكد عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق شادي سكرية أنه تم ضبط نحو ١٠٠٠ سرفيس بمخالفة عدم تخديم الخط منذ بداية العام وحتى تاريخه، مبيناً أن الإجراء المتخذ هو إيقاف البطاقة الذكية للتزود بالمادة مدة شهر كأقصى حد، مع إعادة تفعيل البطاقة مع تعهد بالالتزام بعمله لتخديم المواطنين.

وأضاف: إن ضبط المتاجرة بالمادة من ضمن عمل التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق وعبر المتابعة وبناء على مشاهدات، لكن المحافظة تنفذ ضبط اتجار بالمادة في حال تكرار المخالفة بالنسبة لعدم تخديم الخط، مبيناً أن جميع الحالات التي تم إيقاف بطاقاتها لم تتكرر مخالفتها وأعيد تفعيلها بالتأكيد على الالتزام.

وأشار سكرية إلى أنه لا تغيير على الآلية المتبعة لتزود السرافيس بمادة المحروقات، بحيث كل «عازية» مخصصة لعدد معين من السرافيس لا يمكن تزودها من أخرى، مجدداً تأكيده أن جميع السرافيس والباصات تحصل على مخصصاتها اليومية من المادة، بحيث يحصل السرفيس سعة ١٤ راكباً على ٣٠ ليتراً يومياً، ومن ١٤ـ٢٨ راكباً يحصل على ٤٠ ليتراً، وتزود حافلات الشركات الخاصة بـ٩٠ ليتراً يومياً.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في ريف دمشق عامر خلف أن المحافظة تعتبر أولى المحافظات التي اتخذت إجراءاتها بحق المخالفين، قبل صدور التعميم، عبر سحب البطاقات ومنع التزود بالمادة.

وأكد خلف أنه تم التعميم على مديري النواحي والمناطق وفرع المرور بموافاة المحافظة بأي آلية لا تعمل على الخط وتخدم المواطنين ليصار إلى اتخاذ الإجراء القانوني اللازم، ويصار إلى توقيف البطاقة فترة ١٠ أيام إلى ١٥ يوماً، وعودة تفعيلها لمن يلتزم بالخط، على أن تحجز السيارة في حال تكرار المخالفة، علماً أن مخالفة المتاجرة بمادة المحروقات ينطبق عليها المرسوم رقم ٨ بعقوبات رادعة وأشد.

وبين عضو المكتب التنفيذي أن عدد البطاقات التي تم إيقافها لفترة زمنية محددة منذ بداية العام وصل إلى ٢٠٠٠ بطاقة، أعيد تفعيل معظمها مع التشدد بضرورة التزامهم، علما أن هذا الأمر يشمل السرافيس والباصات، مع تشديد العقوبة في حال تكرار المخالفة وتصل لحجز الآلية، مضيفاً إن أي مركبة تعمل على غير الخط المخصص لها من دون موافقة لجنة النقل والركاب تحجز ٧ أيام، من دون استبدالها بالغرامة.

وقال: نعمل وفق الإمكانيات الموجودة، وهناك تعاون مع الجهات المعنية، ناهيك عن وجود مراقبين في جميع الخطوط ضمن ريف دمشق، مؤكداً أنه بمجرد ورود أي كتاب بسحب أي بطاقة تسحب على الفور، مع حصر الأمر بأكثر من جهة تشمل مراقبي الخطوط ورئيس البلدية ومديري الناحية أو المنطقة.

ولفت خلف إلى وجود ٣٤٠ خطاً مغطاة بالسرافيس لا تعمل على الخط

الصرافات بمصياف مصدر معاناة للموظفين والمتقاعدين

مدير فرع العقاري لـ«الوطن»: صرافات قريباً في الدوائر ذات التغذية الكهربائية الدائمة

حماة- محمد أحمد خبازي

يشكو الموظفون والمتقاعدون في مدينة مصياف وأريافها، من تعطل الصرافات الآلية وخروجها عن الخدمة بمعظم الأوقات، وهو ما يسبب لهم معاناة شديدة نتيجة الانتظار الطويل أمام الصرافات لقبض رواتبهم، أو العودة بـ«خفي حُنين» لقراهم بعد تكبدهم أجور تنقل باهظة، من دون قبض رواتبهم وهذا عدا مشاق السفر.

وبيّن موظفون ومتقاعدون من أهالي مدينة مصياف لـ«الوطن» أن الصرافات الثلاثة الموزعة بالبلدية وبالقرب من مدرسة ابراهيم زينب، تغيب عنها الكهرباء وشبكة النت و معظم الأوقات. وإذا صدف أن كانت «شغالة» فالازدحام على أشده، ويزداد حجم المعاناة مع انقطاع الكهرباء التي تأتي لوقت قصير لا يتجاوز نصف الساعة، التي لا تكفي لتقبض عدد محدود جداً منهم بعد على أصابع يد واحدة.

وأوضح موظفون ومتقاعدون من الأرياف الذين يقبضون من المصرف العقاري، أنهم يفدون منذ ساعات الصباح الأولى إلى مصياف، على أمل أن تكون الصرافات بالخدمة، ليسعفهم الحظ بقبض رواتبهم عندما تكون الكهرباء قد زارت تلك الصرافات.

ولكن –كما يقولون– يخيب أملهم بمعظم الأيام التي يفدون فيها للمدينة، وحظه من السماء من يتسنّى له قبض راتبه من أول مرة. ولفت الشاكون إلى أن كل الجهات المعنية بالمحافظة تعلم بمشكلتهم ومعاناتهم المستمرة من هذه الحال، ولكنها لم تحرك ساكناً لمعالجتها، ولم تبادر لحل هذا الوضع المتردي، الذي يتكرر شهرياً.

وقال بعضهم: لم نسمع من المعنيين سوى الوعود المعسولة، بزيادة عدد الصرافات وتوزيعها بعدد مواقع مخدمة بكهرباء دائمة وشبكة نت جيدة، ولكن على «الوعد يا كمون»!.

وردا على أسئلة «الوطن» حول هموم الموظفين والمتقاعدين الموطّنة رواتبهم بفرع المصرف التجاري بمصياف، بيّن مديره مهنا محمد أن الصرافات في المدينة تعاني من مشكلة الكهرباء وتلازمها مع انعدام النت لغياب التغطية، وأن هذه المشكلة هي القاسم المشترك لكل الصرافات بحماة خصوصاً وسورية عموماً، فوضع الكهرباء لا يخفى على أحد.

وأوضح مهنا أن المصرف عمل على معالجة هذه المشكلة منذ فترة وأعلن عنها بكل الوسائل الممكنة تسهيلاً على الموظفين والمتقاعدين الذين يقبضون رواتبهم من فرع المصرف وعددهم نحو ٤٠ ألفاً من كل المنطقة. حيث تم وضع ٣ من نقاط البيع POS في فرع المصرف، الذي لا يعاني من مشكلة التقنين الكهربائي الطويل، لوجود مولدة تعمل بشكل دائم فور انقطاع الكهرباء.

ولفت إلى أن كل نقطة من هذه النقاط يمكن أن يقبض منها يومياً نحو ٥٠٠ موظف ومتقاعد، ولكن معظمهم لم يستجيبوا، لأنهم يفضلون القبض من الصرافات، علماً أن العمولة واحدة.

ولفت محمد إلى أن الإدارة العامة للمصرف ستُحدث قريباً صرافاً آلياً بمركز الهاتف وهو في طور الإحداث، واثنين آخرين بمقر الفرع الجديد بمبنى المالية، حيث ستكون التغذية الكهربائية دائمة.

وريثما يتم ذلك قال: إننا ندعو جميع الموظفين والمتقاعدين لقبض رواتبهم من نقاط الـPOS، فذلك أسهل لهم ويخفف عنهم معاناة الانتظار أمام الصرافات ويوفر عليهم الوقت ونفقات التنقل.

فاسدون في ثياب الخيّرين..!!.. حل مجلس إدارة جمعية خيرية في الحسكة لكنها مستمرة على قيد الفساد!

المحافظ اقترح حل مجلس الإدارة وتشكيل مجلس جديد

أكثر من مليون ليرة أجرة لعاملة نظافة لا تقبض منها سوى ٢٥٠ ألفاً!

يونس خلف

لا نأتي بجديد عندما نقول إن الحذر بات ضرورياً من الفاسدين الذين يتحدثون كثيراً عن مواجهة الفساد ويتصدرون المنصات في معارك كلامية ظاهرها الحرص على الوطن وباطنها المنافسة للبحث عن المنافع أو مكان في السلطة أو بجوارها.

جمعية البر والإحسان الخيرية في رأس العين أسست وأشهرت عام ٢٠٠٥ إلا أن الوقائع تؤكد أنها انحرفت عن مسارها الخيري وتحولت إلى استثمار كل الإمكانات للمنفعة الشخصية لبعض أعضاء مجلس إدارتها بدعم من حُماة الفساد والمنتفعين منه.

وظلت الجمعية لسنوات مستمرة في الفساد إلى أن وصلت معلومات لمحافظ الحسكة غسان خليل حول جملة المخالفات والتجاوزات فتم التحقيق والتدقيق بهذه المعلومات رغم أنها قديمة واستمرت سنوات.

بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٧ صدر قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على كتاب محافظ الحسكة يتضمن تشكيل مجلس إدارة مؤقتاً لجمعية البر والإحسان الخيرية برأس العين لترتيب أوضاع الجمعية المالية والإدارية والتنظيمية وإعادتها إلى السكة الصحيحة ريثما يتم انتخاب مجلس جديد.

أشكال الفساد

لكن ماذا كان يحصل في هذه الجمعية وما بعض أشكال الفساد طوال سنوات مضت: عقد عمل بين الفريق الأول وهو الجمعية التي يمثلها رئيس مجلس الإدارة والفريق الثاني، وهو نفسه بصفته الشخصية وبذلك تم تمثيل كل من الفريقين بشخص واحد وبموجب العقد أصبح هو مديراً للمشروع وتم وضع الشروط والواجبات المطلوبة من الفريقين وقام بوضع الشروط والواجبات لنفسه وهي الملزمة لكلا الفريقين وحدد الاستحقاق والحافز المالي المؤقت المؤلف من كفاءات وشخصيات معروفة بنزاهتها في الحسكة تمكن من وضع اليد على العديد من المخالفات والعقود الوهمية، وتم إحالة جميع المخالفات إلى فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بالحسكة عن طريق المحافظ وأرسلت مذكرات تفصيلية إلى مكتب وزير الشؤون.. لكن ظل السؤال حتى الآن أين هذه المذكرات؟ وماذا حصل بشأنها ولماذا اختفى صداها!

كما كشف مجلس الإدارة الحالي المؤقت في تقرير تقدم به للجهات المعنية بأن الجمعية إلى المشروع نهائياً ومن بين الملاحظات أيضاً الرواتب العالية في المشروع ومنها راتب مدير المشروع الذي يصل إلى ٢،٥ مليون ليرة مع الإشارة إلى أن مجلس الإدارة المؤقت توجه بكتاب رسمي لمدير المشروع المعفى للحضور إلى الجمعية وتسليم ما بحوزته من أجهزة ووثائق لكنه لم يستجب ليبقى قرار الحل والإعفاء من الوزارة مع وقف التنفيذ.

والأمر اللافت في دفتر الملاحظات التي استوقفت فريق العمل الذي قام بجولة على مشاريع الرقة وجود عقد باسم ابنة مدير الشؤون الاجتماعية بالرقة براتب مليون ومائة وخمسة وعشرون ألف ليرة ووفقاً لتقرير اللجنة.

حبر على ورق

وبتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢ تم تشكيل مجلس إدارة مؤقت بقرار من وزارة الشؤون إلا أن قرار التشكيل ظل ثمانية أشهر حبراً على ورق وغير قابل للتنفيذ رغم أن المجلس المؤقت المؤلف من كفاءات وشخصيات معروفة بنزاهتها في الحسكة تمكن من وضع اليد على العديد من المخالفات والعقود الوهمية، وتم إحالة جميع المخالفات إلى فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بالحسكة عن طريق المحافظ وأرسلت مذكرات تفصيلية إلى مكتب وزير الشؤون.. لكن ظل السؤال حتى الآن أين هذه المذكرات؟ وماذا حصل بشأنها ولماذا اختفى صداها!

كما كشف مجلس الإدارة الحالي المؤقت في تقرير تقدم به للجهات المعنية بأن الجمعية إلى المشروع نهائياً ومن بين الملاحظات أيضاً الرواتب العالية في المشروع ومنها راتب مدير المشروع الذي يصل إلى ٢،٥ مليون ليرة مع الإشارة إلى أن مجلس الإدارة المؤقت توجه بكتاب رسمي لمدير المشروع المعفى للحضور إلى الجمعية وتسليم ما بحوزته من أجهزة ووثائق لكنه لم يستجب ليبقى قرار الحل والإعفاء من الوزارة مع وقف التنفيذ.

والأمر اللافت في دفتر الملاحظات التي استوقفت فريق العمل الذي قام بجولة على مشاريع الرقة وجود عقد باسم ابنة مدير الشؤون الاجتماعية بالرقة براتب مليون ومائة وخمسة وعشرون ألف ليرة ووفقاً لتقرير اللجنة.

حبر على ورق

وبتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢ تم تشكيل مجلس إدارة مؤقت بقرار من وزارة الشؤون إلا أن قرار التشكيل ظل ثمانية أشهر حبراً على ورق وغير قابل للتنفيذ رغم أن المجلس المؤقت المؤلف من كفاءات وشخصيات معروفة بنزاهتها في الحسكة تمكن من وضع اليد على العديد من المخالفات والعقود الوهمية، وتم إحالة جميع المخالفات إلى فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بالحسكة عن طريق المحافظ وأرسلت مذكرات تفصيلية إلى مكتب وزير الشؤون.. لكن ظل السؤال حتى الآن أين هذه المذكرات؟ وماذا حصل بشأنها ولماذا اختفى صداها!

كما كشف مجلس الإدارة الحالي المؤقت في تقرير تقدم به للجهات المعنية بأن الجمعية الهيئة العامة أي بعد تشكيل المجلس الحالي المؤقت بقرار وزاري وقام بانتخاب

> توصية تقرير التفتيش لم تُنفّذ إلا بعد ثمانية أشهر

عمل ورواتب في وقت واحد وبأجر كامل لكل مشروع وبما يخالف نظام العقود في الجمعيات.

وأنه وخلال التدقيق في جداول رواتب مشروع العمليات الجراحية لوحظ وجود أسماء لعمال النظافة وعددهم اثنتان ويبلغ راتب كل واحدة مليون ليرة ، ولكن الغريب في الأمر أن العاملتين لا تقبضان سوى ٢٥٠ ألف ليرة سورية شهرياً لكل واحدة، أما باقي المبلغ فيذهب إلى جيوب المنتفعين، وما تجدر الإشارة إليه أنه قبل أيام تم توزيع الرواتب من مجلس الإدارة الحالي المؤقت وكانت المفاجأة أن أمين الصندوق قام بتسليم كل عاملة راتبها الحقيقي وهو مليون ليرة سورية وفقاً لتصريح إحدى العاملات.

وكان من بين ما يفتش عنه مجلس الإدارة الحالي المؤقت مقر مستودع أحد المشاريع، فتبين أن المقر الحالي يعود لجمعية أخرى بالرقة وأن المقر المستأجر حسب الوثائق الذي يتم دفع إيجاره هو مقر وهمي كي يتم صرف قيمة الإيجار لحساب المسؤول في الجمعية الذي قام بذلك... والأمر مؤكد بالوثائق، وحتى تكون الأمور (خيرية) وتحت السيطرة فإن جميع لجان فض العروض في كل المناقصات هي برئاسة المدير التنفيذي للجمعية وهذا يخالف المادة ٢٣ من نظام العقود إضافة إلى توليه باستمرار رئاسة لجان اختبار العاملين للمشاريع.

كما أن مجلس الإدارة المنحل قام بدعوة الهيئة العامة أي بعد تشكيل المجلس الحالي المؤقت بقرار وزاري وقام بانتخاب وترميم مجلس إدارة على قياسه ضارباً عرض الحائط بالقرار الوزاري ومستبعداً مجلس الإدارة الحالي، لا بل قاموا بتثبيت حضور بعض الأعضاء الذين لم يحضروا وكتب بأسمائهم اعتراضات على مجلس الإدارة الحالي المؤقت من دون علمهم.

تساؤلات

ويبقى أن نسأل: هل يجوز أن يتم اكتشاف الفساد مصادفة؟ وأين الجهات المعنية طوال السنوات التي مضت؟ وماذا كانت تفعل؟ هل تعلم والتزمت بالصمت على الفساد لأنها منتفعة منه أم إنها لا تعلم به ولم تكن متابعة لما يحصل لأنها مشغولة بفساد آخر؟

كيف ولماذا لم ينتبه أحد إلى أسماء الهيئة العامة (المصنعة) بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٧ على قياس المنتفعين في الجمعية؟ وكيف لم يلفت انتباه أحد أسماء المجلس السابق أنهم من عائلة واحدة ونسب واحد؟ وكيف أن عضواً في مجلس إدارة الجمعية تعمل بصفة أمانة السر وهي خارج القطر منذ أكثر من عامين ولم تحضر أي اجتماع منذ ٢٠٢٠/١١/٢١؟ وكيف لرئيس الجمعية أن يعمل مديراً لمشروع الغذائية في عين عيسى بأجر شهري ثلاثمئة وخمسين ألف ليرة سورية خلافاً لنظام الجمعيات والعقود التي توقع بين الجمعية والعامل المتعاقد.

تقرير رقابي

تقرير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش رقم ٢٠/٢٠٢١/١٢ تاريخ ٢٠١٩/٩/٨ المتضمن نتيجة التحقيق في بعض الأمور المثارة حول الجمعية يؤكد أن الفساد في الجمعية ليس جديداً وظل مستمراً بدءاً من تشكيل مجالس إدارات بطريقة غير قانونية مروراً بتفصيل أعضاء جدد على قياس من يستأثر بالجمعية ومنافعها.

والأمثلة على ذلك التي وردت في تقرير الهيئة كثيرة منها أنه بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٢ تم تثبيت أعضاء الهيئة أنفسهم بعد تقليص العدد إلى ٧٠ عضواً من الأعضاء أنفسهم وتبليغهم حضور اجتماع الهيئة العامة السنوي بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢٥ أي بعد تثبيت عضويتهم بـ٤٠ يوماً فقط خلافاً لما نص عليه النظام الداخلي للجمعية.

وبتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٥ تم عقد الاجتماع السنوي للهيئة العامة بحضور ٥٢ عضواً من أصل ٧٠ وتم انتخاب مجلس الإدارة بحضور ممثل مدير الشؤون الاجتماعية بالحسكة بعد استبعاد أعضاء الهيئة العامة الأساسية للجمعية بشكل متعمد بدليل ما ورد في إفادات الأعضاء من أنهم لم يغادروا مدينة رأس العين ولم تتم دعوتهم لأي اجتماع، إضافة إلى مخالفات وتجاوزات أخرى أكدها تقرير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش اعتمد عدة مقترحات أولها حل مجلس إدارة الجمعية وتجميد عضوية أعضائه إلا أن هذا المجلس بقي نحو ثمانية أشهر بعد صدور وإعلان تقرير الهيئة ليثبت للجميع أنه كاد يكون فساداً غير قابل للكسر وأن بعض القرارات التي صدرت ظلت مع وقف التنفيذ.

والآن منذ بداية الشهر الرابع وبناء على متابعة وقائع الجمعية من محافظ الحسكة واقتراحه لوزارة الشؤون بحل مجلس الإدارة، صدر القرار بذلك وتم تشكيل مجلس إدارة مؤقت يعمل وفقاً للبوصلة التي يمسك بها محافظ الحسكة كل الأمور منذ توليه مهامه ومسؤولياته، إلا أن ثمة مؤشرات واضحة على وجود حُماة للفساد والدليل أن هناك من يراهن على عودة بعض أعضاء المجلس المنحل من الفاسدين. والدليل أيضاً أنهم يرفضون حتى الآن الاستلام والتسليم ومستمرون في أعمالهم وربما يحاولون رمي كرة الفساد إلى ملعب غيرهم ولاسيما أن الوقائع تؤكد أن ثمة محاولات تمت سابقاً من بعض أصحاب القرار والشأن لوضع الجمعية على السكة الصحيحة إلا أن المنتفعين ومن يدعمهم كانوا أقوى وأسلحتهم مكنتهم من انسحاب الذين حاولوا محاربة الفساد. لكن لا يأس مع محاربة الفساد، والضمانة الوحيدة هي الاستمرار في محاربته والأمر يتطلب كسر الرؤوس التي تحميه والوصول إلى الأصلاء أيضاً وليس وكلاء الفساد الموجودون على السطح فقط كي لا يبقى الفساد على قيد الحياة ولا تبقى بعض القرارات مع وقف التنفيذ.

صرح الثورة في بلدة القريا يتعرض للسرقة والتخريب

مدير الآثار: مقتنيات الصرح المتحفية محفوظة بشكل آمن

السويداء- عبير صيموعة

قررت وزارة الثقافة والمديرية العامة للآثار والمتاحف العمل على إعادة تأهيل متحف صرح الثورة السورية الكبرى في بلدة القريا نتيجة تعرضه للرطوبة جراء التنفيذ الخاطئ التي ألحقت ضرراً ببناء المتحف ككل وبكامل تجهيزاته الكهربائية والميكانيكية على حد سواء.

وبين رئيس دائرة آثار السويداء وليد أبو رايد «الوطن»، أنه يتم حالياً العمل على منظومة التدفئة المركزية وإعادة تأهيل شبكة الكهرباء الداخلية والخارجية إضافة إلى تركيب كبل الصواعق والإنارة الخارجية والداخلية في الصرح، كما جرى تركيب أجهزة الإنذار والتحكم والمراقبة في كامل المبنى مع تركيب أجهزة التكييف.

ولفت إلى الانتهاء من تأهيل الساحات الوسطى والعلوية وعزلها وكذلك عزل القبة بأفضل مواد العزل الموجودة في الأسواق كما يتم العمل على إعادة بلاط الساحة الخارجية حول مبنى الصرح بعد أن تم حفر خندق لمعالجة الرطوبة الأرضية وذلك لتصريف المياه عبره وضمن مسار يحوي «ريكارات» وفق شروط ومواصفات عالية مع عزله بأفضل المواد، موضحاً أنه لم يتم الانتهاء حالياً من العقد ١٧ ولحقه والمتعلق بمعالجة الرطوبة في أرضيات الصرح حيث يتم العمل بها حالياً وفق أفضل الشروط والمواصفات وتقدر نسبة الإنجاز ضمنه بـ٧٥ بالمئة.

وأشار أبو رايد إلى أنه يتم العمل حالياً على تبليط الغرف ضمن الصرح بالرخام الرحيباني مع عزل الغرف بمادة البيتومين، إضافة إلى إعادة تركيب السقف المستعار مع تعبيد الطريق أمام الصرح بالإسفلت وبقايا المقالع، مؤكداً أن كل مقتنيات الصرح المتحفية محفوظة بالطرق الفنية المناسبة وريثما يتم الانتهاء من أعمال التأهيل ليعاد عرضها ضمن الصالات بشكل لائق.

وأشار أبو رايد إلى أنه رغم أعمال التأهيل القائمة على قدم وساق إلا أن هناك صعوبات عديدة تعترض العمل أهمها انقطاع التيار الكهربائي الذي أثر سلباً في سير العمل والشح بمادة المازوت الذي يعوق تشغيل المولدات كما يعوق نقل كل المواد إلى الصرح إضافة إلى تكرار أعمال سرقة الكابلات الكهربائية المركزية وتخريب وتكسير البلاط ضمن الصرح من بعض الخارجين على القانون، مؤكداً أنه تم تعزيز آلية حراسة الموقع بالتنسيق مع قيادة الشرطة في المحافظة والمجتمع المحلي خاصة في ظل عدم توافر الإنارة الليلية في الموقع بسبب انقطاع التيار الكهربائي المتكرر.